

نهش البلدة القديمة: المسجد الأقصى محاصر... بالأهوال الإماراتية!

«هي قضية «حصر الإرث» المذكورة في العقد؟ وهل كانت عائلة جودة تعلم إلى أين سيذهب المبنى والغرض الذي سوف يستخدم فيه؟ في إجابة السؤال الأول، تظهر الخرائط أن المبنى يقع في إطار البلدة القديمة وهو يبعد عن المسجد الأقصى ثلاث دقائق سيراً على الأقدام، ويمكن الدخول إليه من باب الساهرة، الذي يعتبر من الأبواب المهمة للمسجد. ولا يزال العقار على حاله لجهة بقاء الصيدلية والمؤسسة الطبية فيه، في حين أن الطابق الثالث فارغ بدلالة نوافذه المكسورة والمهملة والأبواب المغلقة إلى الأعلى. ويؤكد بعض الجيران أن البيت عائد إلى عائلة جودة، ما يدل على أنهم لا يعملون بعملية بيعه، كما لم يشر أحد إلى وجود سكان في الطابق الثالث.

وأديب. والأخير هو كلمة السر، والاسم الأساسي في عقد البيع، وهو من عائلة الحسيني الشهيرة في القدس، التي تمتلك عقارات كثيرة تعمل على تاجير عدد منها، وتقدم نفسها عبر الإعلام على أنها ضد تصرفات الشرطة الإسرائيلية. مع أن أديب نفسه كان يعمل لدى الشرطة الإسرائيلية برتبة رقيب أول في القضايا الجنائية تحديداً! بل كان أديب محققاً كما تظهر جلسات محاكمة إسرائيلية، ثم ترك الشرطة الإسرائيلية عام 2007، ولكنه في 2010 و2011 استدعي كشاهد بصفته محققاً مع بعض المجرمين في قضايا جنائية. بعد ذلك، عمل أديب في بيع الصلبان والهدايا للسائح الأثين من خارج فلسطين، كما استلم من عبد القادر جودة (جدّه) مفتاح كنيسة القيامة، الذي تتوارثه عائلة الحسيني كأمانة بسبب خلاف الطوائف المسيحية على من يفتح الكنيسة ويغلقها، فكانوا منذ مئات السنوات يحملون هذا المفتاح كحل وسط في قصة تاريخية يعرفها أهل المدينة وتحديث عنها الصحافة العالمية والإسرائيلية والمحلية. أيضاً، يقول أديب إنه يحمل شهادة دكتوراه من جامعة «يورك» في كندا، وتبين أنها من الجامعات التي تعطي الشهادات بسهولة، خاصة أن المتخرجين منها

يفوقون المليون! كل هذا يجذد السؤال عن الغاية من شراء فادي السلامين بيتاً من عائلة (جودة) الحسيني الشهيرة، وتحديداً من شرطي سابق لدى إسرائيل، تملك عائلته عقارات كثيرة في القدس، علماً بأن العائلات المقدسية تتحرى عادة عن يشتري بسبب فضائح البيع عبر طرف ثالث إلى المستوطنين، وهو ما يؤثر التساؤل عن علم العائلة بطبيعة المشتري وباهدافه، وهل حدث الأمر عبر المكتب المحاماة فقط. لكن البحث الطويل أوصلنا إلى صورة تجمع بين طرفي العقد (فادي السلامين وأديب جودة) قبالة قبة الصخرة، اتضح أنها منشورة على «فايسبوك» بعد يومين من توقيع العقد (نشرت الصورة في 7 تشرين الثاني 2014).

حجج دفاعية مسبقة

بالنسبة إلى فادي السلامين، وبما أن الإطار الذي يعمل معه (شبكة محمد دحلان) يستفيد منه في قضايا تجارية وأمنية وإعلامية كبيرة، فإن الإلقاء به في هذه القضية حمل نوعاً من الشك عن الدافع لاستخدامه من الولايات المتحدة من أجل إجراء عمليتي البيع والتنازل، دون الاستعانة بشخص آخرين قد لا يثيرون الشبهة. لكن ربط ما

حدث مع بعض مسزبي العقارات ومقايضة مسؤولين في السلطة لهم بأموال مقابل تركهم، مع الدور الظاهري الذي يفعله السلامين في «كشف ملفات فساد السلطة» ومحاولة إظهار نفسه كبطل في هذا

ثمانية بيوت من أصل عشرة في الحي المبيع فيه العقار صارت ملكاً للمستوطنين الإسرائيلي

المجال، يوصل إلى أنه معني بدرجة أولى بأن يكون الشخص الذي يلقي الصنارة ليعلق بها أحد رجالات السلطة، ويكر بعددها الخيط لحشر محمود عباس إعلامياً، ولا مانع في سبيل ذلك من ذهاب المبنى إلى أيدي ثمانية، أكانت عربية أو يهودية، أي أن ذلك يعزز الفرضية الأولى من جهة، والثالثة من جهة أخرى. وفي حال المواجهة، يسهل على السلامين ادعاء أن شراءه المنزل كان له «حمايته» من الوقوع بأيدي المستوطنين، ولكن تنازله عن البيت لمصلحة شركة إماراتية في ظل تساقط البيوت واحداً تلو الآخر حول هذا العقار وفي أحياء أخرى، والمبلغ الكبير المدفوع في الصفقة (المفترض

صورة حديثة عن العقار المبيوع في عقبة درويش في البلدة القديمة (الأخبار)



«الحركة الإسلامية» على علم بالعملية؟

بسببها تم بيع 34 شقة سكنية في حي سلوان وصلت من دولة الإمارات إلى أحد البنوك الفلسطينية في بلدة العيزرية، والبنك خاضع لسلطة النقد الفلسطينية التي تنص قوانينها على أن أي حوالة مالية تزيد عن عشرة آلاف دولار يجب التحقق منها والإبلاغ عنها لضمان ألا تكون مندرجة في إطار غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب، وهو ما يفتح سؤالاً آخر عما إذا كانت السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية قد علمت بهذه التحويلات والغاية منها وغضت الطرف عن الأمر. هذه الاتهامات التفصيلية تؤكد أن لدى «الحركة الإسلامية» ما كان يثبت تفاصيل العملية، وإلا ما كانت قد أطلقت اتهامات على مستوى عال، خاصة أنها تتلقى دعماً واضحاً من قطر وتركيا والسعودية؟ وهل لدى «الحركة» علم بتفاصيل قضايا أخرى وبما تفعله السلطة وصممت عنه؟ وهل أتاهما خبر مبنى عائلة جودة الذي بيع للإماراتيين أيضاً ضمن لعبة أخرى؟ وإذا كان هذا وهي التي ترفع شعار أنها حامية الأقصى، فلماذا سكنت وتسكت؟

أكثر طرفين تصدرا الحديث عن عملية بيع شقق سلوان لمستوطنين إسرائيليين كانا السلطة الفلسطينية في رام الله، و«الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي» في الداخل الفلسطيني. وبعدما تبين في التحقيق الشبهات حول دور مسؤولين في السلطة، من المهم السؤال عن قصة «الحركة الإسلامية». كمال الخطيب، وهو نائب «شيخ الأقصى»، رائد صلاح، كان واضحاً حينما قال في مقابلة تلفزيونية مع قناة «القدس» قبل عامين، إن الإماراتيين «خدعوا أصحاب المنازل وأخبروهم بأن المشترين مستثمرون إماراتيون يريدون إعمار المدينة المقدسة، ليكتشف المقدسيون في ما بعد أن المنازل بيعت لمستوطنين صهاينة وأن الجهات الإماراتية استخدمت لخداع الفلسطينيين الذين يرفضون بشكل قاطع بيع منازلهم للإسرائيليين». وأضاف الخطيب، الذي هدد بكشف تفاصيل القضية برغم أن «الحركة الإسلامية» لم تكشف أي منها لاحقاً، أن «الأموال التي

أن السلامين لا يملك فائضاً من الثروة لفعل ذلك، وطبيعة العائلة المشتري منها العقار، وكل السياق الذي استخرجت فيه أوراق ترخيص شركة السلامين (السرينا) وطريقة حصوله على الجنسية الإسرائيلية والتسهيلات القانونية المقدمة إليه ومن المستحيل أن يحصل عليها لو كان العمل «وطنياً»... تدينه أولاً وأخراً.

وقبل البحث في قضية «حصر الإرث»، يلاحظ أن ثمة تغييراً في طريقة الدفعات في عقدي البيع الموقعين: الأول بين السلامين والشركة الإماراتية، والثاني بين السلامين وعائلة جودة، خاصة أن العقد الأول سبق فيه تنازل فادي للإماراتيين قبل شرائه المبنى. والدفعات في الأول كانت: دفعة أولى 500 ألف دولار على أي حساب يختاره السلامين، ثم مليوني دولار على حساب الشركة في الخليل، وفي العقد اللاحق مليون ونصف مليون و20 ألف دفعة أولى وعربون من السلامين لعائلة الحسيني، ثم 980 ألف دولار، لتتم 2,5 مليون دولار، هي القيمة نفسها للمستوطنين.

والتفسير لهذا الاختلاف سببان: إما أن تكون ثمة نسخة من «عقد أولي» مسبقة بين السلامين وعائلة جودة لم تظهر لنا، وإما أن فادي لم يكن قادراً على توقيع العقد الثاني قبل أن يملك المبلغ المطلوب، خاصة أن عليه دفع مليون ونصف المليون تقريباً لحظة توقيع العقد مع عائلة جودة، فضلاً على أن من وراء «الثريا» الإماراتية قد يكونون راغبين في توثيق التنازل قبل انتقال الملكية إلى «السرينا» التي يملكها السلامين. وكان لافتاً أن التفاصيل التعريفية للمبنى في العقد الأول 2013 والثاني 2014 متطابقة، ما يؤكد تطابق المحتوى، إضافة إلى إقرار الطرف الإماراتي بأنه عاين وشاهد المبنى في القدس، وكذلك أمر المعاينة بالنسبة إلى السلامين.

توثيق البيع

لاحقاً، يظهر في عام 2015 انقطاع في الأحداث يبدو أنه راجع إلى الإجراءات القانونية لمكتب المحاماة، المكون من ثلاثة محامين هم: محمود وإياد حبيب الله ورامي الرشق، تم تظهر ثلاث وثائق جديدة احتوت خطوات قانونية عدة جرت بصورة متتالية وسريعة منذ بداية العام الجاري. ففي التاسع من كانون الثاني الماضي، قدمت لمياء جودة إلى المحامي إياد حبيب الله توكيلاً (غير قابل للعزل)، هو الوثيقة السادسة، وذلك لإتمام عملية البيع والتسجيل والتقاضى وكل العمليات القانونية اللازمة بالتفصيل الممل.

بموجب هذا التوكيل، الذي يتضح أنه جاء نتيجة «ملاحظة تحذيرية» ملزمة في القانون الإسرائيلي للراغبين في إتمام صفقة، يكون حبيب الله متصرفاً كاملاً عن لمياء بالمبنى، من دون أن يستطيع «أحد من الورثة أو أي شخص آخر عزل الوكيل (إياد حبيب الله) أو إبطال الوكالة أو أي عمل قد يؤثر في مفعولها، وهو ما يمنع ورثة زوجها جواد جودة (والده وإخوته) من التدخل في العقد بينها وبين السلامين. هذه الفائدة الأولى، أما الفائدة الثانية، فهي أن هذه الورقة شرط لتسجيل المبنى في وزارة القضاء الإسرائيلية، كما يتبين في الوثيقة السابعة، المستخرجة من «دائرة أراضي القدس»، وكان الهدف منها إبلاغ المحامي إياد بان العقار صار باسم فادي السلامين، وذلك في الرابع والعشرين من كانون الثاني الماضي، متضمناً بلاغاً إلى المحامي بنقل الملكية.

الأهم أن نحو ثمانية بيوت من أصل عشرة في الشارع نفسه، شربت إلى المستوطنين على مدار السنوات الماضية، فيما بات هذا الحي (عقبة درويش ضمن الحي الإسلامي) قابلاً للتحويل إلى منطقة يهودية في ظل التسريب المتوالي والمباشر لليهود. وخلال أيام إجراء التحقيق، سربت عائلة اليزوباشي منزلاً في حي السعدية المجاور إلى جمعية «عطيرات كوهنيم» الاستيطانية (راجع العدد 2881 الثلاثاء 10 أيار 2016)، وهو لا يبعد سوى مئة متر عن المنزل الذي تملكه فادي السلامين من عائلة جودة، وآل إلى شركة «الثريا» الإماراتية.

والانفوغراف والخرائط المرفقة توضح أنه خلال خمس سنوات مقبلة في حال استمر تسريب البيوت إلى المستوطنين عبر البيع المباشر (بأموال إسرائيلية) أو الوسيط (بأموال عربية)، ستتحول أجزاء كبيرة من البلدة القديمة إلى مناطق يهودية السكن، ما يعني تهويد محيط الأقصى أولاً، كخطوة أمر واقع لتهويد المسجد ثانياً، في ظل أن جداول (ستنشر لاحقاً)، حصلنا عليها من باحثين ومراقبين مقدسين توضح أنه مع منتصف هذا العام، يكون أكثر من ستين عقاراً، كبيراً وصغيراً، من الأحياء الملاصقة للأقصى، قد صارت بيد المستوطنين.

لكن شيئاً آخر لفت الانتباه خلال البحث، هو العنوان المقدم في عقد البيع عن عائلة جودة. فكما ظهر أن الشركة الإماراتية عنوانها غير دقيق والبحث عنه في الخرائط لا يوصل إلى شيء، كان عنوان عائلة جودة فيه نوع من اللبس؛ العنوان المذكور في عقد البيع (الوثيقة الخامسة) هو شارع حاتم الطائي -المبنى رقم 18، فيما بين البحث أن العائلة (بيت أديب) تقطن في المبنى رقم 25 من الشارع نفسه. أما العقار رقم 18، فقادنا إلى بيت يتكون أيضاً من ثلاثة طوابق ويطل على طريقتين (زاوية)، وله مدخلان وكراج سيارات وملحق خارجي (غرفة مع باب خارجي وآخر داخلي لها)، وهو مزود بكاميرات مراقبة جديدة وموزعة جيداً حوله. لكن لا يوجد جرس خارجي أو داخلي كما حال البيوت المحيطة به، ثم تبين أنه عائد إلى مؤسسة إسبانية دينية اسمها «القديسة تيريزا».

العائلة البانعة

أما عن العائلة، فأظهر البحث أن لمياء لبنانية الأصل واسمها لمياء درويش، وتكنى لمياء جودة على اسم زوجها الراحل جواد جودة، كما تنسافر سنوياً إلى الأردن ولبنان والإمارات، والسعودية (جدة) حيث تقم ابنتها ندى، فيما يقيم معها في القدس ابناها سري